ISSN 1412-226x

الإحياء

مجلة سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

في هذا العدد

- الدعوة والتآلف مع المعتقدات الأخرى
- موجبات فسخ عقد الإجارة في الشريعة الإسلامية
- تغير الأحكام بتغير العرف
- الوسطية في الكتاب والسنة وآراء المعاصرين فيها
- الاستدلال من الآيات الأولوهيات على نهج القرآن والسنة
- الجانب الوجودي عند الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي
- قضية التشبيه والتنزيه في صفات الله الخبرية عند ابن تيمية

السنة التاسعة العدد 2 ج 1 1431 هـ/2010م

ISSN 1412-226x

AL-ZAHRÄ'

الزهراء

نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا، تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

A refereed academic twice yearly, published by Faculty of Islamic and Arabic Studies,
the State Islamic University (UIN) Syarif Hidayatullah Jakarta,
and concerned with Islamic and Arabic research and studies

Volume 9, No 2, 1431 H/ 2010 M السنة التاسعة، العدد 2، 1431هـ/2010م

رئيس التحرير
حمكا حسن

سكرتير التحرير
غلمان الوسط

منفذو التحرير
عفة الأمنية إمام سوجوكو يولي ياسين

هيئة التحرير
عثمان شهاب ويلي أوكتافيانو عرفان مسعود

التوزيع والتسويق
أزوار ميوراكسا

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير:
Fakultas Dirasat Islamiyah Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah,
Jl. Ir. Juanda No. 95 Ciputat Jakarta 15412 Indonesia

العنوان الإلكتروني:
fdiazhar_uinjkt@yahoo.com

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت:
www.fdi.uinjkt.ac.id

سُورَةُ الزُّمَر

أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ
فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ
مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا
مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ
جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي
بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ﴿٢٣﴾

المحتوى

حديث الزهراء

الدعوة والتآلف مع المعتقدات الأخرى

غلمان الوسط عمر حسن 119

البحوث والدراسات

موجبات فسخ عقد الإجارة فى الشريعة الإسلامية دراسة فقهية مقارنة

رفقياتى مسعود 125

تغير الأحكام بتغير العرف

سيتي هناء 143

الوسطية في الكتاب والسنة وآراء المعاصرين فيها

عفة الأمنية إسماعيل 157

الاستدلال من الآيات الأولوهيات على نهج القرآن والسنة

صفي الله مخلص 176

الجانب الوجودي عند الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي

محمد يونس مسروحين 190

قضية التشبيه والتنـزيه في صفات الله الخبرية عند ابن تيمية

ذو العسف 217

كشاف مجلة الزهراء للسنة الأولى – السنة التاسعة

كشاف موضوعات مجلة الزهراء 232

كشاف كتاب مجلة الزهراء 237

قضية التشبيه والتنزيه في صفات الله الخبرية عند ابن تيمية

ذو العسف
كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة شريف هداية الله جاكرتا

Abstract

The topic of the research is about theology; in case of *tasybih* and *tanzih* related to the attributes of God according to the Ibn Taimiyah view. This study concludes that Ibn Taimiyah was inconsistent in understanding the texts of al-Quran and Hadith related to *tasybih* (*jihah, wajh, istiwa`*). In case of *jihah* (Allah has a place), Ibn Taimiyah dissent with the views of the majority, he did not recognize *jihah* and degates it. But in other case of *tasybih*, he used the method of *tafwidh* (submit; he submit this case to Allah), while accused to those who use this method as *Ahl bid'ah*. Feature of the research is the original study in the view of Ibn Taymiyyah, especially in case of *tasybih*. This study used classical references and Ibn Taimiyah books.

Key Words: التشبيه (make the same), التنزيه (purification), الخبرية (information), ابن تيمية (Ibn Taimiyah)

هذا البحث عن رجل ذكي من أذكياء العالم، وظهر عالما بين العلماء ومرجعا يرجع إليه في الإفتاء، والناس مختلفون في شأنه بين قادح ومادح، وما زال الاختلاف إلى يومنا هذا. فالناس فيه فريقان فريق غالي في تقديره حتى رفعه إلى مرتبة فوق كبار أئمة الفقهاء. ومنهم من حسب أنه لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد، وما اجتهد فيه فقد تجاوز فيه طوره وتعدى فيه حده. بل من الناس من كفّره حاسبا أنه خلع الربقة وانطلق من قيود السالفين، وعدا عدوّا على الدين. ألا، وهو تقي الدين ابن تيمية.

وإن المشاهد قديما وحديثا أن الرجل الذي يختلف الناس في شأنه بين إعلاء وإهواء لا بد أن يكون رجلا كبيرا في ذات نفسه، عظيما في خآصة أمره، له عبقرية استرعت الأنظار واتجهت إليها الأبصار، فيكون له الولي الموالي، والعدو المتربص المؤاخذ الذي يتبع الهفوة ويحصى السقطات. وكذلك ابن تيمية عظيما في ذات نفسه، اجتمعت له صفات لم تجتمع في أحد من أهل عصره، فهو الذكي العبقري الكاتب كثير التصانيف في الرد على المبتدعة من الرافضة والجهمية والفرق الأخرى.

ترجمة ابن تيمية موجزة

مولده ونسبته

هو تقيُّ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله، ابنُ تيمية الحراني أحد الأعلام.[1] ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وست مائة (661هـ) [2].

أما لقبه بـابن "تيمية"، فقد قيل إن جده الخامس وهو محمد بن الخضر حج على درب تيماء فرأى هناك طفلة فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية يا تيمية فلقب بذلك، قال ابن النجار (643هـ) ذكر لنا أن جده محمدا كانت أمه تسمى تيمية وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها[3].

نشأته العلمية

نشأ ابن تيمية في بلد فيه عش العلماء، ولهذا كانت أسرته من الأسر التي آوت إلى ذلك العش الكريم. فكان أبوه عبد الحليم على قدر كبير من العلم، وذلك حافز له ومقوّم أساسي ساعده على تحصيل العلم والتعمق فيه. هذا فضلا على أن جده أبا البركات عبد السلام كان عالما جليلا من علماء الفقه، ووضح لنا أيضا من ذكر ثلاثة أبناء تيمية أنه من سُلالة العلماء. فكانت لهذه البيئة التي نشأ فيها ابن تيمية أثرا كبيرا في توجيهه الوجهة العلمية، فاتجه إلى العلم فحفظ القرآن صغيرا ثم حفظ الحديث وتعمق في الفقه.

سمع الحديث من ابن عبد الدائم وابن أبي اليسر وابن عبدان والشيخ شمس الدين الحنبلي، والشيخ شمس الدين بن عطاء الحنفي، والشيخ جمال الدين بن الصيرفي، ومجد الدين بن عساكر والشيخ جمال الدين البغدادي والنجيب بن المقداد، وابن أبي الخير، وابن علان وابن أبي بكر اليهودي والكمال عبد الرحيم والفخر علي وابن شيبان والشرف ابن القواس، وزينب بنت مكي[4].

لم يتوقف ابن تيمية على دراسة الحديث والفقه فقط، بل درس علوما أخرى مثل الرياضية والعلوم العربية. وتكلم اللغة العبرية لغة اليهود، ويُفهَم ذلك من قوله، "والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة كما تقاربت الأسماء في الاشتقاق الأكبر، وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب، فوجدت اللغتين متقاربين غاية التقارب، حتى صرتُ أفهم كثيرا من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعبرية"[5].

ذكر الافتراء عليه

قد ابتلي ابن تيمية بالافتراءات، فمنها خبر ابن بطوطة (777هـ) عنه في كتابه المشهور برحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. قال –ان وثق النص–، "وصلت يوم الخميس، التاسع من شهر رمضان المعظّم عام ستة وعشرين إلى مدينة

دمشق الشام"[6]. إلى أن قال، "وكان بدمشق من كبار فقهاء حنابلة تقي الدين ابن تيمية كبير الشام يتكلم في الفنون، إلا أن في عقله شيئاً. وكان أهل دمشق يعظمونه أشد التعظيم، ويعظهم على المنبر"[7]. إلى أن قال، "فحضرتُه يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع ويذكّرهم. فكان من جملة كلامه أن قال إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا ونزل درجة من درج المنبر فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء، وأنكر ما تكلم به. فقامت العامة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً حتى سقطت عمامته"[8].

ويمكننا المناقشة على هذا الخبر بشيء لا يحتاج إلى تدقيق النظر. فإن ابن بطوطة ذكر أنه دخل دمشق في التاسع من شهر رمضان، وابن تيمية إذ ذاك قد حبس في القلعة كما ذكر ذلك تلميذه ابن عبد الهادي (744هـ) [9]. وقال ابن رجب (795هـ) في ترجمة ابن تيمية، "إنه مكث في القلعة من شعبان سنة ست وعشرين إلى ذي القعدة سنة ثمان وعشرين"[10]. بل ولا يكتفي الأمر بحبس ابن تيمية، فحبس أيضا جماعة من أصحاب ابن تيمية بسجن الحكم[11].

مؤلفاته وثناء العلماء عليه

قال الذهبي، "جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه فوجدته ألف مصنف ثم رأيت له أيضا مصنفات أخر"[12]. وقد صنف تلميذه ابن قيم الجوزية كتابا سماه "أسماء مؤلفات ابن تيمية". ولذلك قال ابن الزملكاني (727هـ)، "كانت لابن تيمية اليد الطولى في حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين"[13].

ومن مصنفات ابن تيمية منهاج السنة النبوية، ودرء تعارض النقل والعقل ويسمى أيضا الجمع بين النقل والعقل، واقتضاء صراط المستقيم، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام، والعقيدة الواسطية، وشرح العقيدة الأصفهانية، والأسماء والصفات نفس الإسم لكتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ونقض المنطق، والتوسل والوسيلة، ومجموع الفتاوى، والفتاوى الكبرى، وغير ذلك من الكتب التي لا يسعُني ضيقُ الموضع لذكرها هنا.

لقد أثنى عليه كثير من العلماء بل ومعارضوه، حتى عدّ ابن ناصر الدين الدمشقي أكثر من ثمانين عالما من معاصريه. وأفرد لذلك كتابه المسمى الرد الوافر، يرد فيه على محمد بن محمد الشهير بالعلاء البخاري (841هـ) الذي زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الاسلام كان كافرا لا تصح الصلاة وراءه[14].

وممن أثنى عليه خيرا وبين منزلته من الإسلام، الذهبي حيث قال، "وهو أكبر من أن ينبه مثلي على نعوته فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت إني ما رأيت بعيني مثله ولا والله ما رأى هو مثل نفسه في العلم"[15]. وقال تقي الدين السبكي (756هـ) والد التاج السبكي (771هـ)، "كبر قدره وزخارة بحره وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية وفرط ذكائه واجتهاده وبلوغه في

كل من ذلك المبلغ الذي لا يتجاوز الوصف، وقدره في نفسي أعظم من ذلك وأجل مع ما جمع الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لا لغرض سواه وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى وغرابة مثله في هذا الزمان بل من أزمان"[16].

ومنهم ابن الزملكاني حيث قال، "كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن وحكم أن أحدا لا يعرف مثله". وقال، "لم يُر من خمسمائة سنة أو قال أربعمائة سنة والشك من الناقل وغالب ظنه أنه قال من خمسمائة سنة أحفظ منه"[17]. والله أعلم هل هذا بمجرد المبالغة في الثناء أو كان حقا، لأن ابن تيمية توفى في المائة الثامنة، وإذا كان كما قال ابن الزملكاني من أنه لم يرى أحفظ منه منذ خمسمائة سنة فكيف الخطيب البغدادي والحاكم والبيهقي وأمثالهم من الحفاظ الذين دخلوا في حصر خمسمائة من قَبلِ عصر ابن تيمية.

وأثنى عليه ابن دقيق (702هـ) بقوله، "لما اجتمعت بابن تيمية، رأيت رجلًا العلومُ كلُّها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد"[18]. وقال المزِّي (742هـ) عندما سئل عن ابن تيمية، "ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أتبع لهما منه"، وقال، "لم ير مثله منذ أربعمائة سنة"[19].

قال ابن كثير، "وقل أن سمع شيئا إلا حفظه وكان ذكيا كثير المحفوظ، فصار إماما في التفسير وما يتعلق به عارفا بالفقه، فيقال إنه كان أعرف بفقه المذاهب من أهلها الذي كانوا في زمانه وغيره، وكان عالما باختلاف العلماء، عالما في الأصول والفروع والنحو واللغة، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية"[20]. ثم قال، "وبالجملة كان رحمه الله من كبار العلماء وممن يخطئ ويصيب ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجي، وخطأه أيضا مغفور له"[21].

ورأى أيضا ابن حجر العسقلاني (852هـ) أن ابن تيمية له حق أن يقال، "ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان من أعظم الناس قياما على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر"[22]. وقال أيضا، "لو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذه الشيخ شمس الدين ابن القيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة التي انتفع بها الموافق والمخالف لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته، فكيف وقد شهد له بالتقدم في العلوم والتمييز في المنطوق والمفهوم أئمة عصره من الشافعية وغيرهم فضلا عن الحنابلة"[23].

وليُعلمْ أن هذه الأثنية والتعبيرات الحسنة خرجت من ألسنة العلماء، وبخاصة من الشافعية. فظهرت بهذه مكانة الآمدي وابن تيمية في الإسلام، وكانا من علماء الإسلام اللذان بذلا جهدهما في طلب العلم وتعليمه ونشره. وقد ابتُليا بالمحن كالإخراج من البلد والوعيد بالقتل أو التغريب في القلعة، فصبرا صبرا جميلا. وهذا الحال لا ينقص مكانتهما في الإسلام لأن الله ﷻ قال، ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة: 11].

معنى التشبيه والتنزيه

التشبيه

التشبيه مصدر من شبّه يشبّه تشبيها أي مثّل يمثّل تمثيلا. وهو في اللغة الدلالة على مشاركة أمر بآخر في معنى. وفي اصطلاح علماء البيان هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه.[24] ويمكن إطلاق هذا التعريف فيما يتعلق بتسمية التشبيه في العقيدة، وهو وقوع اشتراك شيئين من صفة الخالق وصفة المخلوق أو ذات الخالق وذات المخلوق. وخرج من هذا تشبيهُ الإسم بالإسم لأنه ليس محلا لهذا البحث، وإنما الإسم هو وسيلة إلى معرفة مسمَّاه، فالصفة شيئ مسمى، والذات أيضا شيئ مسمى. والاشتراك في الإسم لا يلزم الاشتراك في المسمى كقول ابن عباس ﷺ "ليس في الدنيا من الجنة شيء إلا الأسماء"[25]. أي أنه لا يُشبه شيء مما في الجنة ما في الدنيا، إلا الأسماء.

يعرف هذا -أي معنى التشبيه- من بيان من يسمى مشبّهة بأنهم وقعوا في تشبيه ما بين الرب والمخلوق من الذات والصفات. وعلى المجمل أن المشبهة صنفان، صنف شبهوا ذات الباري ﷻ بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته ﷻ بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى. وتدخل في هذه الفرقة غلاة الشيعة كالرافضة، وتدخل فيها أيضا الكرامية أصحاب محمد بن كرم[26]. قال يزيد بن هارون (206هـ) إن المشبهة غلوا ففرغوا في غلوهم حتى مثّلوا[27].

ويدخل أيضا في هذه الفرقة جماعة يقعون في التشبيه ذاتا أو صفةً مع أنهم لا يعترفون التساوي بين الخالق والمخلوق. أما سبب انتسابهم إلى التشبيه فلأنهم ينسبون "الكيف" إلى الله ﷻ في إثباتهم الصفات. لأن الكيف كان من علامات المخلوق، كالحد والحجم والمقدار والعدد والجلوس والانتقال والتحول، هذا معلوم بالنظر. فالصفات كلها لا يجوز تكييفها[28]، إلا أن ابن تيمية ظن مَن نفي التشبيه من السلف أن يقتصر على نفي التمثيل فقط دون الكيف[29]. فمن أجل ذلك لا يسمّى هؤلاء الجماعة غلاةَ المشبهة لأن غلاة المشبهة قالوا بالجسم وبالتساوي بين صفات الخالق والمخلوق، أما هؤلاء فلا وإنما يطلقون الكيف ولو كان مجهولا.

وثبت عن السلف نفي الكيف كسفيان بن عيينة (198هـ)، قال كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل[30]. ومالك (179هـ) بقوله حين سئل عن الاستواء فقال الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ولا يقال كيف وكيف عنه مرفوع[31]، وأحمد (241هـ) في قوله في الصفات، ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا ونُقِرُّها ونُمِرُّها كما جاءت بلا كيف ولا معنى -أي لا تفسير- إلا على ما وصف به نفسه تعالى[32] في كتابه ووصف به رسوله ﷺ في أحاديثه.

وكان معلوما أن الكيف مأخوذ من آلة الاستفهام وهي "كيف"، وتستعمل لإدراك الحال

الجهة والحد والمكان عن الله ﷻ يلزمْه تأويل الاستواء عن معناه الحقيقي، وكذلك من نفى الحيز يلزمه تأويل النزول عن معناه الحقيقي. بل قد يردّ على من نفى الحد والمكان حيث قال، "من ادعى أنه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى أنه لا شيئ لأن الله وصف حد مكانه"[43].

ومن العجب أن ابن تيمية تكلم في مسألة الجهة على منهجٍ يخالف منهجَ الجمهور كأنه ينفي الجهات في وجه ويثبتها في وجه آخر بمعنى أن الجهات التي أثبتها شيئ عدمي حيث قال، "ونفاة لفظ الجهة يذكرون من أدلتهم أن الجهات كلها مخلوقة وأنه كان قبل الجهة، وأنه من قال إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم أو أنه كان مستغنيا عن الجهة، ثم صار فيها وهذه الأقوال ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات سواء سمى جهة أو لم يسم وهذا حق، فإنه سبحانه منزه عن أن تحيط به المخلوقات أو أن يكون مفتقرا إلى شيءٍ منها العرشُ أو غيرُه. ومن ظن من الجهال أنه إذا نزل إلى سماء الدنيا كما جاء الحديث يكون العرش فوقه ويكون محصورا بين طبقتين من العالم فقوله مخالف لإجماع السلف مخالف للكتاب والسنة، كما قد بسط في موضعه وكذلك توقف من توقف في نفي ذلك من أهل الحديث، فإنما ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف، ومن نفى الجهة وأراد بالنفي كون المخلوقات محيطة به أو كونه مفتقرا إليها فهذا حق" اهـ[44].

واستمر العجب، عندما يسلك ابن تيمية مسلك التفويض في إثبات بعض الصفات الخبرية وهو طريق جمهور السلف، إلا أنه في حين من الأحيان يرفض ويذم التفويض ونسبه إلى طريق أهل البدع والإلحاد، فهذا نصه، تبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد[45].

أما السلف مع وجود المبتدعة المشبهة في عصرهم فغلبوا أدلة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه. وقضوا بأن الآيات التي توهم التشبيه تكون من كلام الله، فآمنوا بها ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل. وهذا معنى قول الكثير منهم: اقرأوها كما جاءت، أي آمنوا بأنها من عند الله. ولا تتعرضوا لتأويلها ولا تفسيرها، لجواز أن يكون ابتلاء، فيجب الوقف والإذعان له[46].

لقد اشتهر أن السلف نفوا عن الله ﷻ جسما وتجسيما، إلا أن ابن تيمية وقف موقفا غريبا في هذا إذ قرر أن لفظ التجسيم لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيا ولا إثباتا حتى لا يليق عند ابن تيمية ولا يحل أن يقال مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته بلا ذكر ذلك اللفظ أو معناه عنهم[47]. نعم، ما كان السلف الصالح يثبتون التجسيم لأنهم على الهدى، وهذا معروف. أما نفيُه فقد ذكره أبو حنيفة (150هـ) بالنص في رسالة عقيدته المسماة بالفقه الأكبر حيث قال، وهو –أي الله– شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حد له ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له[48]. بل وزاد أبو حنيفة بنفي الجوهر والعرض والحد والضد والند والمثل.

وسلك ابن القيم الجوزية بخلاف ما قال ابن تيمية من عدم حلال نسبة نفي الجسم عن الله ﷻ، فقال منتسبا إلى أهل الحديث والسنة، أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض[49]. ومع هذا فإن ابن تيمية لا يحافظ على موقفه الوسط بين مثبتي الجسمية ونفاتها، كما أنه كان يثبت ما جاء من الصفات الخبرية كالنزول والاستواء والعلو ونحوها مقررا أنه على حقيقته دون أن يشفع ذلك بنفي المماثلة لأحوال المخلوقين في الشاهد مما قد يتبادر في الأذهان.

نرى نصه مثلا في إثبات العلو حيث قال، والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة، ثم قال بعدُ، وعلو الله على العالم ليس بمجرد الرتبة بل هو عال عليه علوا حقيقيا وهو العلو المعروف[50]. أليست الفوقية الحقيقية المعروفة والعلو الحقيقي المعروف إلا في جهة وحيز وحدٍ؟ وهذا تشبيه جلي بالمخلوقات ويؤدي إلى الذات المتناهي، تعالى الله عن ذلك. قال الطحاوي (321هـ) وتعالى -أي الله- عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات[51].

الصفات الخبرية وأراء ابن تيمية فيها

ما جاء في "الاستواء"

قال ﷻ في كثير من الموضع في كتابه، منه الآية: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[طه: 5]

لقد سبق مالك بن أنس بنفي الكيف عن الله ﷻ في الاستواء لما سأله رجل، الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه، فقال الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع[52]. لأنه لو كان الاستواء في الآية يعنى به الاستقرار والجلوس والمماسة فذلك كيف، والكيف كما قال مالك مرفوع أي منفي عنه ﷻ.

أما معنى استواء الله على العرش عند ابن تيمية فهو استقراره عليه، وهذا المعنى قد عبّره عندما رد على من زعم أن الله ﷻ في كل مكان على الحلول، قال كيف يسوغ لأحد أن يقول إنّه بكلّ مَكان على الحلول مع قوله الرحمن على العرش استوى أي استقرّ؟[53] قد تمسك بظاهر النص حتى وصل إلى التشبيه، أليس الاستقرار هو الجلوس والمماسة ويلزم الحد والنهاية؟ ولّما فسر الاستواء بالاستقرار وهو في مكان، فظهر بهذا أن ابن تيمية أثبت العلو والفوقية على وجه حقيقي معروف عند المخلوقات، وهو علو حسي.

لا ينفعه القول "بلا كيف" ولا ينفعه القول "نؤمن به كما جاءت" لأنه قد أثبت ما نفاه هذا التعبير. ويقيس هذا التفسير بقول الله ﷻ: ﴿ فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ فَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[المؤمنون: 28] فإذا قاس استواء الله ﷻ على العرش باستواء نوح على الفلك واستواء نوح استواء حسي فلازم هذا القياس أن الله كالجسم. والعجب في هذا الأمر أن الشيخ الألباني زعم بخطإ من نسب معنى الاستواء

بالاستقرار إلى ابن تيمية في إثباته صفة الاستواء[54]، وذلك أن من نسب تفسير الاستواء بالاستقرار إلى ابن تيمية كان كاذبا عند الألباني. يتضح الآن أن ابن تيمية قال الاستواء هو الاستقرار.

ما جاء في "النزول"

ورد في الصحاح المنقولة عن النبي ﷺ، ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له[55].

النـزول في اللغة الانتقال والحركة من الأعلى إلى الأسفل، وهذا المعنى يلزم الحيز في نفس المنتقل والمحترك، وتعالى الله عن الحركة والانتقال. فحمل بعض السلف إلى حمل النزول في حق الله ﷻ على نزول من غير حركة وانتفال، لا كنزولنا. هذا وإن كان ممكنا في نفس الأمر، إلا أنه لا يدل عليه قاطع من الدليل، ولا لفظ النـزول في الحديث يحتمله عليه.

جوّز ابن تيمية النزول بالحركة والانتقال، وقال بأن المسلمين يجوزون عليه النـزول والمجيء والإتيان والحركة، قد يوافقون الأولين في أنه لا يكون إلا عاليا حتى يقولوا أنه ينزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، ويقولون وصفه بهذه الصفات لا ينافي علوه فهؤلاء أيضا يوجبون له العلو ويقولون إنه عال بذاته ويمتنع أن يكون غير عال وإن جوزوا عليه الحركة والانتقال[56].

فما فائدة الحركة والانتقال مع عدم خلو العرش منه ﷻ؟ وإلى أين يتحرك وينتقل حين ينزل مع عدم خلو العرش عنه ﷻ؟ وهل المعنى المعروف من النزول إلا الحركة والانتقال من الأعلى إلى الأدنى؟ ولا تتسع عقولنا لإدراك الجمع بين النـزول الحقيقي مع جواز الحركة والانتقال، وخلو العرش عنه ﷻ، كأن ابن تيمية يكلف الناس بما لا يطيقون. وبهذا الفهم، قد دخل ابن تيمية في شبهة المشبهة ونسب إلى الله ﷻ ما لا يليق به من إطلاق معنى من معاني البشر إلى خالق البشر.

قال الخطابي (388هـ) النـزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت هذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم واستجابته دعائهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء. وقال، والله تعالى لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث، وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعال عنهما، ليس كمثله شيء[57].

قال ابن الجوزي (579هـ) وصفا عمن نسبهما إلى الله ﷻ بأنه من المشبهة، ومن الواقفين مع الحس أقوام قالوا هو على العرش بذاته على وجه المماسة، فإذا نزل انتقل وتحرك وجعلوا لذاته نهاية وقد أوجبوا عليه المساحة والمقدار واستدلوا على أنه على العرش بذاته

بقول النبي ﷺ: "ينـزل الله إلى سماء الدنيا" قالوا ولا ينـزل إلا من هو فوق، وهؤلاء حملوا نزوله على الأمر الحسي الذي يوصف به الأجسام، وهؤلاء المشبهة الذين حملوا الصفات على مقتضى الحس[58].

ما جاء في "الوجه"

قال ﷻ: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[الرحمن: 27] وقال ﷻ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[القصص: 88]

كان منهج ابن تيمية في الصفات الخبرية هو إطلاق معنى الحقيقة، وإنه لا يفرق بين ما هو معنوي وبين ما هو من جنس الأجسام ولوازمها، إذ قال لا فرق بين ما هو من صفاتنا جسم أو عرض للجسم[59]. ولهذا، لا يُعجب القارئَ أن ابن تيمية زعم بخطإ من قال إن ظاهر الصفات الخبرية غير المراد[60]، مع أن هذا الموقف قد سبقه السلف كأحمد وابن عيينة وغيرهما، لأنه لو كان هذا المرادَ فوقع التشبيه.

ولكن ابن تيمية أخذ بتأويل بعض آيات الصفات كقوله ﷻ: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾، أي قبلة الله ووجهة الله. وأضاف هذا إلى جمهور السلف[61]. وكذلك صرح بأن لفظ الوجه في قوله ﷻ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ، أي بقاء ذاته[62]. واتبع أيضا بالسلف الصالح في تأويل قوله ﷻ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ أي إلا هو أو إلا ملكه أو إلا ما أريد به وجهه[63]. وقد ظن الناس أن ابن تيمية أجرى نصوص الصفات على ظاهرها وهو لا يقبل التأويل، فبهذا ظهر تأويله مع أنه منع عن التأويل، ومن المستحسن أنه لا يؤوّل الوجه لأن تأويله هذا يصرّف الآية عن معنى ظاهرها.

ما جاء في "العين"

وأخذ ابن تيمية بقول أكثر السلف في إثبات العين من غير التأويل بأن لله ﷻ عينا بلا كيف ولا يشبه أعين المخلوقات[64] إلا أن إثباته هذا لا يستغني عن النظر فيه لَمَّا أثبت مسمى الأعيان لصفات الله ﷻ، وقال ما نصه، وإن هذه الصفات -مثل العين واليد والوجه- وإن كانت أعيانا فليست لحما ولا عصبا ولا دما ولا نحو ذلك ولا هي من جنس شيء من المخلوقات[65]. فبهذا، قد تُوُهِّم ولزم أن ابن تيمية أثبت مثل هذه الصفات أعيانا ولو علّق بالقول "بلا كيف".

نقل ابن تيمية كلام أبي المعالي (478هـ) في جواب سؤال من قال هل تسمون غلاة المجسمة مشبهة؟ فقال نسميهم مشبهة وإن لم يصرحوا بلفظ التشبيه، بل أبوه وامتنعوا منه فإن الأمة مجمعة على أن من أثبت لله الجوارح والأعضاء والصورة واللحم والدم والتأليف فقد شبه ربه بخلقه، فلا ينفعه بعد ذلك نفي سمة التشبيه عن نفسه بالقول بأنه جسم وشخص بلا

كيف أو أنه على صورة الإنسان بلا كيف[66]. والمشبهة يعلّقون كلامهم "بلا كيف" ومع ذلك يثبتون صفات الله ﷻ بالأعيان. فإيرادهم لفظ "بلا كيف" لا ينفعهم. عسى ابن تيمية لا يقع بقوله "وان كان أعيانا" وقوله "بلا كيف" في إثبات الجسم ولوازمه حتى يكون تعليقه هذا ينفعه. الله أعلم

ما جاء في "الكفّ"

استدل ابن تيمية في إثبات الكف بما روى ابن منده عن ابن عمر ﷺ، قال –أي ابن تيمية– والحديث مرويّ في الصحيح والمسانيد وغيرها بألفاظ يصدق بعضها بعضا؛ وفي بعض ألفاظه قال: قرأ على المنبر ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[الزمر: 67] قال: يأخذ الجبار سمواته وأرضه بيده فيجعلها في كفّه ثمّ يقول بهما هكذا، كما تقول الصبيان بالكرة، أنا الله الواحد[67]. وأخذ بهذه الرواية تلميذه ابن القيم[68].

نحن لا نردّ على الآية وإنما نرد على رواية أوردها ابن منده، لما فيها من قياس الكف كفّ الصبيان الذي بيده الكرة ويقول لها كما قال الله ﷻ للأرض، هذا تشبيه جلي وهو تشبيه الكيفية، والله يتعالى عن الكيفية. ولا سيّما أن هذه الرواية مما لا يعتمد على صحتها يضعفَين أحدهما عدم ثبوت سماع سلمة بن دينار (35هـ) من عبد الله بن عمر ﷺ، فهذا الرواية منقطع.[69] ثانيهما أن في سنده راويا اسمه أسامة بن زيد الليثي (153هـ)، ضعفه العلماء كيحيى بن سعيد القطان والنسائي وأبو حاتم والمزي وابن حجر[70]. جعل ابن تيمية هذا الرواية الضعيفة للرد على تأويل لفظ الكف، فإذا كان الأمر هكذا فتبين أن ابن تيمية يفهم لفظ الكف بمعنى حقيقي، وإن علق بذكر "بلا كيف".

خاتمة

كان أهل السنة يسير سبيل الوسط، دون تشبيه ولا تعطيل ولا إفراط ولا تفريط في إثبات صفات الله ﷻ، كما سئل الأوزعيُّ (157هـ) ومالك (179هـ) والثوريّ (161هـ) والليث بن سعد (175هـ) رحمهم الله عن النصوص التي جاءت متشابهةً، فقالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيفية.[71] أما الطرف الأول من قول هؤلاء الأئمة "أمرّوها كما جاءت" فإثبات الصفة لله ﷻ مع نفي التعطيل. وأما الطرف الثاني منه "بلا كيفية" فيدل على نفي التشبيه، لأن الخلق لا يخلو عن الكيفية، والله ﷻ تقدس عنها. بمعنى أن بين التعطيل والتشبيه أمرا متواسطا وهو اعتقاد الأمة من أهل السنة والجماعة. فكان الأسلم التفويض وعدم الخوض في تأويله ما دمنا ننزه الله ﷻ عن مشابهة المخلوقات ونصفه بما وصف به نفسه دون كيف أو تمثيل وإن كان بعض الناس يرى أن التفويض ضرب من التأويل وهو إجمالي، فهو على كل حال أحزم وأسلم من الإسراف في التأويل.

الهوامش

1. ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكاتب العربي، دت، ص18. الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ، ج4، ص192. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق الدكتور أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، 1426هـ ج14، ص148. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت: دار الجيل، دت، ج1، ص144.
2. ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص25. الذهبي، تذكرة الحفاظ ج4، ص192. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص149. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، ص144.
3. ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص25. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق محمد بن عيادي بن عبد الحليم، القاهرة: مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، 1424هـ ج13، ص154.
4. الذهبي، تذكرة الحفاظ ج4، ص192. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص149.
5. ابن تيمية، نقض المنطق، تحقيق سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، القاهرة: مطبعة السنة النبوية، الطبعة الأولى، 1470هـ ص92-93.
6. ابن بطوطة، تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، د.م: المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، 1322هـ ج1، ص60.
7. المرجع السابق، ج1، ص69.
8. المرجع السابق، ج1، ص69.
9. ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص347.
10. ابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني، ج1، ص345.
11. ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص346. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص135.
12. ابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1393هـ ص35.
13. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص149. ابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر، ص58.
14. ابن ناصر الدين الدمشقي، الرد الوافر، ص21.
15. المرجع السابق، ص35.
16. المرجع السابق، ص52.
17. المرجع السابق، ص56.
18. المرجع السابق، ص59.
19. ابن المرجع السابق، ص128.
20. ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص149.
21. المرجع السابق، ج14، ص152.

22. صفي الدين الحنفي البخاري، تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، تحقيق محمد بن إبراهيم الشيباني، كويت: مكتبة ابن تيمية، د.ت، ص14. ابن يوسف الكرمي الحنبلي، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404هـ، ص73.
23. ابن يوسف الكرمي الحنبلي، الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، ص74.
24. الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1405هـ، ص81.
25. الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ، ج1، ص230.
26. عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1428هـ، ص225. الجرجاني، التعريفات، ص274.
27. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، مكة: مؤسسة الحرمين الخيرية، الطبعة الثامنة، 1424هـ، ج2، ص587.
28. الشعراني، مختصر اعتقاد البيهقي، تحقيق يوسف رضوان الكود، القاهرة: دار الكرز، الطبعة الأولى، 2008م، ص213.
29. ابن تيمية، نقض المنطق، ص125.
30. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج2، ص478.
31. البيهقي، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن عامر، القاهرة: دار الحديث، 1426هـ، ص411. ابن جماعة، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني، القاهرة: دار السلام، الطبعة الأولى، 1410هـ، ص41. الذهبي، العلو للعلي الغفار، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، الرياض: مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1995هـ، ص139. ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تحقيق حسن بن علي السقاف، الأردن: دار الإمام النووي، 1413هـ، ص122.
32. ابن جماعة، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص40. ابن بطة، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق عثمان عبدالله آدم الأثيوبي، الرياض: دار الراية، الطبعة الثانية، 1418هـ، ج3، ص58.
33. ابن منظور ، لسان العرب، القاهرة: دار الحديث، 1423هـ، ج8، ص526.
34. الجرجاني، التعريفات، ص93.
35. البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1410هـ، ج4، ص352، رقم5365. ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1392هـ، ج11، ص712، رقم9370.
36. ابن منظور ، لسان العرب، ج8، ص526.
37. ابن تيمية، نقض المنطق، ص125.
38. ابن عبد السلام، الملحة في اعتقاد أهل الحق المحتوى في رسائل في التوحيد له، تحقيق إياد خالد الطباع، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1415هـ، ص13.
39. تقي الدين الحصني، دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد، تحقيق عبد الواحد مصطفى،

الأردن، دار الرازي، الطبعة الأولى، 1424ء ص65.

40. كان يقصد بالمتكلمةِ الصفاتيةِ الأشعريةَ والماتريدية، لأنهم مع إثباتهم الصفات قد يسلكون مسلك التأويل على نصوص الصفات الخبرية على ما يليق بها على حسب مواقعها. وبهذا يرى ابن تيمية بأنهم من نفاة الصفات، وبعبارة أخرى أنه يرى التأويل كان تعطيلا ونفي الصفات، هذا واضح. ولكن، إذا نظرنا إلى ما ذكره النووي –مثلا– من أن التأويل لا بد لمن تأهل به بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم، فوضح لنا ما بين التأويل والتعطيل من الفرق، وهو أن التأويل يحتاج آخذه إلى التعمق في العلم حتى يعرف اللغة العربية جيدا ويعرف القواعد الأصولية والفروعة وذي رياضة في العلم، وأما التعطيل فلا يحتاج آخذه إلى ما يشترط في التأويل ويكفي له الرد والنفي مع جهله على مواقع النصوص، هذا مفهوم كلام النووي في الصفات الخبرية. النووي، شرح صحيح مسلم، تحقيق عصام الصبابطي، القاهرة: دار الحديث، الطبعة الرابعة، 1422هـ ج2، ص29.

41. ابن تيمية، نقض المنطق، ص123.

42. ابن تيمية، الأسماء والصفات، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1408هـ ج2، ص6.

43. ابن تيمية، درء تعارض العقل والعقل، الرياض: دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1429، ج1، ص402.

44. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، القاهرة: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ج1، ص189. تنبيه: كان هذا كلام ابن تيمية مفقودا عن إحدى المطبعة، وهي منهاج السنة النبوية بهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف المذكور في المجلدين من مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص217.

45. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج1، ص115.

46. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، القاهرة: دار ابن هيثم، الطبعة الأولى، 1426هـ ص377.

47. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة: مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ ج4، ص152.

48. أبو حنيفة، الفقه الأكبر المذيّل بعد شرح الملأ علي القاري عليه، تحقيق علي محمد دندل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1428هـ ص324.

49. ابن القيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1404هـ ص91، 191.

50. ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، الطبعة الأولى، 1392هـ ج1، ص111.

51. الطحاوي، العقيدة الطحاوية، القاهرة: دار السلام، الطبعة الخامسة، 1426هـ ص11.

52. البيهقي، الأسماء والصفات، ص411.

53. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج5، ص404.

54. الألباني، مختصر العلو للعلي الغفار، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1401هـ ص41.

55. البخاري، صحيح البخاري، رقم 1145، 6321، 7494. مسلم، صحيح مسلم، رقم 758. وفي رواية حين يمضي ثلث الليل الأول، وفي رواية إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه.

56. ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ج2، ص287.

57. البيهقي، الأسماء والصفات، ص446.
58. ابن الجوزي، تلبيس إبليس، تحقيق أيمان صالح شعبان، القاهرة: دار الحديث، 1424هـ ص91.
59. ابن تيمية، الأسماء والصفات، ج1، ص223.
60. المرجع السابق، ج1، ص222.
61. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج2، ص429.
62. المرجع السابق، ج2، ص434.
63. المرجع السابق، ج2، ص428، 433.
64. ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، ج1، ص397. ومجموع الفتاوى، ج4، ص174.
65. ابن المرجع السابق، ج1، ص92.
66. ابن المرجع السابق، ج1، ص108.
67. ابن منده، الرد على الجهمية، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي، باكستان: المكتبة الأثرية، د.ت، ص43، رقم57. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج6، ص561.
68. ابن القيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق علي بن محمد الدخيل، الرياض: دار العاصمة، الطبعة الثالثة، 1418هـ ج1، ص284.
69. المزي، تهذيب الكمال، تحقيق أحمد علي عبيد، بيروت: دار الفكر، 1414هـ، ج7، ص431. العسقلاني، تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1415هـ ج3، ص430.
70. المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص520. العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج1، ص227.
71. البيهقي، السنن الكبرى، بيروت: دار الفكر، د.ت، ج4، ص73. البيهقي، الأسماء والصفات، ص445. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص84.